



Knowledge economy and its impact on financial reporting practices

اقتصاد المعرفة وانعكاساته على ممارسات الإبلاغ المالي

* م. د. خديجة جمعة مطر الزويني

* م. د. جنان عبد العباس باقر الدليمي

Abstract

In recent years, the world has witnessed a wide-ranging technological development and the emergence of so-called knowledge economies. Knowledge has become an engine of production and economic growth, and the principle of focusing on information and technology as a key factor in the economy is recognized.

Information is a fundamental resource in any human activity, and information is an important element in the human relationship to society and the relationship of communities to each other in political, cultural and economic terms. Information technology can also affect the strategy adopted by organizations, which in turn is reflected in the design of the information system, which is the most important systems operating in the business organizations, which provides all parties with the necessary information for planning purposes, Where financial reporting is a means of providing information for general purposes by presenting it in financial statements to a wide range of users. Financial information is reported to various users and for multiple purposes

المستخلص.

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تطوراً تكنولوجياً واسعاً وظهور ما يسمى اقتصاديات المعرفة، حيث أصبحت المعرفة محركاً للإنتاج والنمو الاقتصادي كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتكنولوجيا كعامل من العوامل الأساسية في الاقتصاد من الأمور المسلم بها.

إن المعلومات مورد أساسي في أي نشاط بشري، والمعلومات عنصر مهم في علاقة الإنسان بمجتمعه وعلاقة المجتمعات بعضها ببعض من النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية. كما يمكن أن تؤثر تكنولوجيا المعلومات على الإستراتيجية التي تتبناها المنظمات والذي بدوره ينعكس على تصميم نظام المعلومات الذي يعتبر أهم النظم العاملة في منظمات الأعمال والذي يمد جميع الأطراف بالمعلومات اللازمة لأغراض التخطيط، حيث يعد الإبلاغ المالي وسيلة لتوفير المعلومات للأغراض العامة من خلال عرضها في الكشوفات المالية لمجموعة واسعة من المستخدمين، ويتم الإبلاغ المالي عن المعلومات المالية لمختلف المستخدمين ولأغراض متعددة.

* جامعة الفرات الأوسط التقنية/ المعهد التقني بابل - قسم المحاسبة

** الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد - قسم المحاسبة

المقدمة

شهد العالم في النصف الثاني من القرن الماضي تقدماً تكنولوجيا وعلمياً كبيراً، وكان لثورة المعلومات الأثر الفاعل في تغيير كثير من القيم والممارسات السائدة، إذ أدت هذه التطورات إلى تغيير كبير في أساليب العمل وطرائق الإنتاج، وتوسعت الأسواق لتصبح عالمية، واشتدت المنافسة، وأصبحت هناك حرية لحركة رؤوس الأموال، واعتمد الاقتصاد العالمي على المعرفة و التطور التكنولوجي وتقنية الاتصالات و التي كانت سبباً في حدوث تغيرات كبيرة في سياسات عمل الوحدات الاقتصادية وأساليبها وهياكلها التنظيمية، لاسيما إن هذه الوحدات الاقتصادية هي جزء من المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به وبسبب هذه التغيرات بدأت بالبحث عن أساليب جديدة للعمل، ومن هنا تغيرت أساليب إدارة المنظمة وبدأت الأدبيات في علوم الإدارة والسلوك التنظيمي تهتم بموضوع الثقافة التنظيمية لكي تواكب هذه التطورات وتكيف معها لاسيما وان التطورات مستمرة وإن تواكب هذه التغيرات ثقافة مناسبة وتساعد على التكيف السريع مع كل جديد.

أما المحاسبة وهي من العلوم الاجتماعية تؤثر في المجتمع وتتأثر به، إذ إن المحاسبة لا بد أن تكون جزءاً من أنظمة المعلومات للوحدة الاقتصادية، حيث إن المعلومات مورد أساس في أي نشاط بشري ، والمعلومات عنصر مهم في علاقة الإنسان بمجتمعه وعلاقة المجتمعات بعضها ببعض من النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية.

ونهضت المعلومات المحاسبية بكونها مصدراً اقتصادياً أساسياً في عملية إدارة نشاط المشروع، ويعتبر الإبلاغ المالي وبخاصة في عصرنا الحالي ركيزة من الركائز الأساسية التي تلعب دوراً جوهرياً في نجاح النشاط الاقتصادي، حيث أنها توفر لجميع الأطراف ذات العلاقة أو الارتباط أو الاهتمام بالنشاط الاقتصادي أفراداً كانوا أم جماعات، داخل المنشأة أو خارجها -المعلومات المناسبة للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.

إن ظهور تكنولوجيا المعلومات أوجد مجالات جديدة أمام المنظمات لإيجاد فرص لاستخدام هذه التكنولوجيا في استراتيجيات الأعمال كما أن الطبيعة الديناميكية للمنظمات هي تتبنى تكنولوجيا المعلومات كاستراتيجية تبحث عن التميز، وعليها الانتقال من النظم التقليدية إلى نظم جديدة إذ ظهرت الكثير من التحديات والفرص لمهنة المحاسبة، وأهمها ظهور أنظمة تكنولوجيا المعلومات كما تعتبر تكنولوجيا المعلومات أحد أهم العوامل الهامة المؤثرة على حجم الاستفادة من المعلومات، ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد النظم العاملة في منظمة الأعمال الذي يستفيد من تطور تكنولوجيا المعلومات.

المحور الاول // منهجية البحث والدراسات السابقة

اولا : منهجية البحث

١-مشكلة البحث

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بالمعرفة وتكنولوجيا المعلومات والتي كان لها الأثر البالغ على أداء مؤسسات الأعمال ، حيث تكمن مشكلة البحث في مدى أهمية الإبلاغ المالي في أداء المنظمات وتطورها ونجاحها. ومدى وجود علاقة بين ممارسات الإبلاغ المالي واقتصاديات المعرفة، وهل يمكن ان تتأثر ممارسات الإبلاغ المالي باقتصاد المعرفة .

٢-أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من توسع العديد من الوحدات الاقتصادية في استخدام وسائل تقنيات المعلومات الحديثة، وعلى اعتبار أن نظام المعلومات المحاسبي يمثل نظاماً رسمياً للمعلومات في أي مؤسسة اقتصادية، فإن الأمر يتطلب ضرورة استخدام هذه التقنيات في مجالات عمل هذا النظام وخاصة الإبلاغ المالي في سبيل تحقيق كفاءة وفاعلية أكبر في عمليات الشركة من خلال إمكانية الاستفادة من مميزات وخصائص هذه الوسائل في عمل هذا النظام.

٣- هدف البحث

يهدف البحث من خلال محاوره بيان مفهوم اقتصاد المعرفة وسمات هذا الاقتصاد و أهمية المعرفة للشركات بالإضافة الى متطلبات اقتصاد المعرفة ، وايضا بيان مفهوم الابلاغ المالي وماهي ممارسات الابلاغ المالي وانعكاس اقتصاد المعرفة على الابلاغ المالي.

٤-فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية أساسية هي " وجود علاقة ارتباط قوية بين اقتصاد المعرفة وممارسات الابلاغ المالي " .

٥-مجتمع وعينة البحث.

لقد تم اختيار شركة العامة لتجارة السيارات كعينة للبحث ،وقد تم توزيع الاستبانة على بعض موظفي الشركة الذي بلغ عددهم ٥٠ موظف بعناية وتم الشرح لهم مفهوم الموضوع ليتم الاجابة على استمارة الاستبانة بدقة ،وقد تم استرداد جميع الاستمارات ولا توجد أي استمارة غير صالحة ،والجدول (١) يوضح خصائص عينة البحث.

جدول (١)
خصائص عينة البحث

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	36	72%
انثى	14	28%
المجموع	50	100%
العمر	التكرار	النسبة
30-21	10	20%
40-31	22	44%
50-41	18	36%
المجموع	50	100%
التحصيل العلمي	التكرار	النسبة
اعدادية	7	14%
دبلوم	13	26%
بكالوريوس	25	50%
ماجستير او مايعادلها	5	10%
دكتوراه او مايعادلها	0	0%
المجموع	50	100%
المهارة في استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة ذات العلاقة بالعمل (كالحاسوب والانترنت	التكرار	النسبة
جيدة جداً	10	20%
جيدة	23	46%
متوسط	10	20%
ضعيف	7	14%
المجموع	50	100%

٦. اساليب جمع البيانات ومعلومات.

إعتمدت في اعداد البحث و ضمن الإطار النظري على مجموعة من المراجع العربية و الأجنبية من كتب و دوريات و بحوث منشورة على الشبكة العالمية للمعلومات الأنترنت (Internet) ، أما فيما يتعلق بالجانب الميداني فقد إعتمدت الباحثان على الوسائل الآتية لتوفير البيانات اللازمة و كما يلي :-

أ. المقابلات الشخصية :- لجأت الباحثة الى مقابلة المسؤولين و العاملين من ذوي العلاقة في شركة مناقشتهم و عقد اللقاءات المكثفة معهم للاستفادة من بعض الامور التي كانت غير واضحة بالاضافة الى اللقاء ببعض الموظفين لغرض معرفة بعض الامور المتعلقة بالموضوع ، و من جانب آخر قامت الباحثة بمقابلة غالبية افراد البحث لتوضيح اهمية الموضوع بالنسبة لهم و للشركة بهدف ضمان الدقة في الاجابة

ب. استمارة الاستبانة :-

تعد الاستبانة أحد الوسائل المهمة للحصول على البيانات والمعلومات وقد تم استخدامها كأداة للحصول على البيانات والمعلومات الميدانية ليتم معرفة اقتصاد المعرفة وانعكاسة على ممارسات الإبلاغ المالي، وقد تم إعداد الاستبانة لإخراجها بالشكل الذي يؤدي إلى الحصول على البيانات والمعلومات بموضوعية ودقة.

حيث استخدم مقياس ليكرت ذي الخمس درجات في قياس رأي أفراد العينة حول المحاور والاستئلة التي أصبحت مكونة من (٢٠) سؤالاً موزعة على المتغيرات المنشود دراستها ، و يوضح الجدول (٢) الاسئلة المتعلقة بالمحاور .

جدول(٢)

أسئلة الاستبانة موزعة حسب المحاور

المحاور	الاسئلة
متطلبات اقتصاد المعرفة	١٠-١
ممارسات الإبلاغ المالي	٢٠-١١

ولغرض بيان صدق وثبات والاستبانة وصلاحياتها اعتمدت الباحثان على الصدق الظاهري (صدق المحتوى أساساً لإيجاد صدق المقياس والصدق الظاهري هو ذلك الاختبار الذي من خلاله يمكن قياس الظاهرة التي وضع من أجلها المقياس). حيث يعد اتفاق المحكمين نوعاً من الصدق الظاهري ، وان الوسيلة المفضلة للتأكد من الصدق الظاهري لأداة لقياس ،هي أن يقوم عدد من الخبراء المختصين ببيان صلاحية الفقرات لقياس الصفة التي وضع من أجلها المقياس. وعليه فقد قامت الباحثتان بتوزيع استمارة الاستبانة الأولية على عدد من المحكمين وطلبت من كل منهم بيان مدى صدق الفقرات واتفاقها مع هدف البحث وتقديم أية ملاحظات وتعديلات يجدها مناسبة ، وقد أخذت الباحثتان بآراء المحكمين وملاحظاتهم واقتراحاتهم المتعلقة باستمارة استبانة .

اما فيما يخص الثبات والذي هو دقة المقياس أو الملاحظة وعدم تناقضه مع نفسه واتساقه فيما يزودنا به من معلومات عن سلوك المستجيب، وهناك عدة طرق لقياس الثبات ، ارتأت الباحثة بعد استشارة الخبراء الإحصائيين استخدام طريقة (الفارويناخ) [Alpha Cronbach] حيث تعد من أكثر مقاييس الثبات شيوعاً ، ويبين هذا المقياس قوة الارتباط بين الفقرات في الاختبار ، وعند تطبيق المقياس على الاستبانة بلغ معامل الثبات (٠.٩٢٣) وهو معامل جيدة حيث يتم القبول بمعاملات الثبات التي تتراوح بين (٠.٧٠-٠.٩٠).

ج. الأساليب الإحصائية المستخدمة:-

تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية المتمثلة في بعض مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت ، وتتمثل تلك الأساليب في:-

- **الوسط الحسابي :** ويسمى في بعض الأحيان "الوسط" أو المتوسط أو المعدل الحسابي ، ويستخدم لتمثيل مجموعة من البيانات بقيمة واحدة وهو احد أهم مقاييس النزعة المركزية ، ويعطي فكرة توضيحية عن طبيعة البيانات التي تم الحصول عليها من تحليل الاجابات ، حيث تم حساب الوسط الحسابي والنسب المئوية المقابلة لهذا المتوسط لتمثل قيمة المتوسط المحسوب منسوب للقيمة القصوى للمقياس المستخدم .

- **النسب المئوية:** وهي من أساليب التلخيص الرقمية لتعطي صورة اكثر دلالة وتلخيصاً.

- **الانحراف المعياري :** يسمى في بعض الأحيان بانحراف القياس ، ويعبر عن مقدار تشتت القيم عن وسطها الحسابي مقاساً بوحدات المتغير نفسه، ويعد من أهم مقاييس التشتت ويقف في مقدمتها عن التطبيق وله مميزات الوسط الحسابي (بساطة فكرته وسهولة حسابه، وان حسابه يستند إلى البيانات المتاحة كافة، وحسابه يخضع للعمليات الجبرية) ، وتم استخدامه لمعرفة مدى ابتعاد او قرب قيم العينة عن نقاط التمرکز للوسط الحسابي.

ثانيا : الدراسات السابقة والإسهامة التي قدمها البحث الحالي

١-دراسة محلية (علي ، ٢٠١٥) : دراسة بعنوان (دور تكامل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة) ، وهدفت الدراسة الى تقديم اطار نظري لمفهوم اقتصاد المعرفة وبيان تكامل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية وانعكاساته في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة ، واعتمدت الدراسة لتحقيق اهدافها وضع نموذج مقترح ومن ثم تطبيقه على القوائم المالية لشركة السلام (افتراضية) والتي لديها فروع بعملة البلد الى جانب عمل استبيان للتحقيق التنمية المستدامة في من خلال تكامل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية في القرارات الاستثمارية الاجنبية التي ينتج عنها زيادة التراكم الرأسمالي وتحقيق الارباح ورفع معدلات التنمية البشرية التي تعد من المؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة، واوصت الدراسة ينبغي على الوحدات الاقتصادية العراقية والافراد كافة الاستفادة من التطور الحاصل في اقتصاد المعرفة للحصول على المعلومات والمعارف اول بأول لتحقيق تنمية اجتماعية بشرية.

٢-دراسة عربية (زويلف ، ٢٠٠٧) : دراسة بعنوان (اثر اقتصاد المعرفة في نظام الابلاغ المالي). وقد هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على اهمية وضرورة تطوير وتكييف نظام الابلاغ المالي للتوافق مع البيئة الجديدة لاقتصاد المعرفة. وقد اعتمدت الدراسة كل من أسلوب استمارة الاستبانة وأسلوب المقابلات الشخصية والاساليب الإحصائية لإنجازه. وقد اوصت الدراسة بتطوير نظام الابلاغ المالي وتكييفه بما ينسجم ومتطلبات بيئة اقتصاد المعرفة، من اجل زيادة قدرته على توفير معلومات تلاءم طبيعة القرارات وابعادها ومستلزماتها في البيئة المعاصرة دائمة التغير والتطور .

٣-دراسة اجنبية (Poon et al , 2003): دراسة بعنوان (الابلاغ المالي عبر الانترنت Internet)

Financial Reporting. هدفت الدراسة الى تقديم اساليب جديدة لنشر المعلومات عن الاداء المالي عن طريق الانترنت الى جميع المستخدمين. وقد توصل الباحثون الى ان الابلاغ المالي عبر الانترنت تطور بشكل سريع وحقق فوائد عديدة وسوف يطبق في العديد من الوحدات الاقتصادية في الكثير من البلدان ، بمعنى ان الانترنت سوف يكون القناة الاساسية لنشر المعلومات ، ولكنه يولد تحديات امام الادارة والمدققين الداخليين متمثلة باعداد التقارير الالكترونية بدلاً من التقارير الورقية ، ونشرها في اوقات متعددة بدلاً من نشرها سنوياً.

٤-الإسهامة التي قدمها البحث الحالي:

أ- دراسة (علي ، ٢٠١٥): هدفت الدراسة الى تقديم اطار نظري لمفهوم اقتصاد المعرفة وبيان تكامل اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية وانعكاساته في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة ، اما الدراسة فقد سعت الى العلاقة بين اقتصاد المعرفة وممارسات الابلاغ المالي.

ب- دراسة (زويلف ، ٢٠١٧): هدفت الدراسة الى تحسين فاعلية وكفاءة عناصر نظام الابلاغ المالي من خلال على تحديد بعض عناصر الابلاغ المالي المتأثرة باقتصاد المعرفة واعتمدت لتحقيق اهدافه تنظيم استبانة معده لهذا الغرض ، اما الاختلاف عن الدراسة الحالية كونها ركزت على انعكاسات اقتصاد المعرفة على ممارسات الابلاغ المالي في البيئة المحلية.

ج- دراسة (Poon et al , 2003): خلصت الدراسة إلى ان نظام الابلاغ المالي سوف يتغير في النهاية رداً على توافر التكنولوجيا معتمد على مدخل الاحداث بدلاً من مدخل القيمة وبما ينسجم مع التطورات في ثورة المعلومات ، اما الدراسة الحالية فقد حرصت الى التعرف على اقتصاد المعرفة باعتباره يعد احد ثمار ثورة المعلومات وما هي خصائصه ومتطلباته وانعكاسه على ممارسات الابلاغ المالي . . تأسيساً لما سبق نرى ان الدراسات السابقة جميعها تشترك في أنها هدفت إلى تطوير ممارسات الابلاغ المالي التقليدي، وذلك من خلال المساهمة بالتوسع في الافصح عبر وسائل جديدة للابلاغ المالي او تطوير قنوات توزيع التقارير المالية من خلال اعداد التقارير المالية عبر الانترنت وظهور ما يسمى الابلاغ المالي الالكتروني، وعليه فقد ساهمت الدراسات السابقة والنتائج التي توصلت والتوصيات التي جاءت بها في أن تكون حجر الأساس لبناء الجانبين النظري والعملي لهذا البحث الذي جاء مكملاً لتلك الدراسات ومتميزاً عنها من خلال بيان انعكاسات اقتصاد المعرفة على ممارسات الابلاغ المالي.

المحور الثاني // اقتصاد المعرفة - نظرة عامة

اولاً: مفهوم اقتصاد المعرفة

ادت معدلات النمو المرتفعة التي اتسم بها اقتصاد المعلومات وصناعة المعرفة الى إحداث تغييرات في الفكر الاقتصادي بشكل عام وفي فكر التنمية المستدامة بشكل خاص، من خلال ظهور مصطلح اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy) الذي استعمل لأول مرة من قبل عالم الاقتصاد الأمريكي (Druker) عام (1969) والذي اشار اليه في كتابه (Bastalich, (The Age of Discontuity)

(846: 2010)، ويقوم اقتصاد المعرفة على ركيزتين أساسيتين هما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (البارودي، ٢٠١٠: ٢٠).

وينظر الى اقتصاد المعرفة على انه الاقتصاد الذي يعتمد بشكل متزايد على الاستعمال الفعال للاصول غير الملموسة كالمعرفة والمهارة والابتكار كمصدر رئيس للميزة التنافسية (Brinkley, 2006: 4)، وكما يعرف دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الافراد لاكتشاف، تعلم المعرفة، والحصول على ما يعرفه الآخرون (الهاشمي والعزاوي، ٢٠١٠: ٢٥)، في حين يرى كل من Hepwor & Thand بان اقتصاد المعرفة يعدّ إحدى دعائم الوحدة الاقتصادية والافراد لاكتساب وخلق ونشر واستخدام المعرفة استخداماً منظماً ، وتعد المعرفة الضمنية الأكثر فاعلية للاقتصاد والاكثر تطوراً للمجتمع ، فضلاً عن ان الاقتصاد الجديد يركز على المنتجات غير الملموسة مثل المعلومات والمعرفة والابتكارات (Kargbo, 2011: 63).

وتأسيساً لما سبق نرى أن اقتصاد المعرفة ما هو الا نمط اقتصادي متطور يعتمد على الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي ، وتعد المعرفة العنصر الاساسي والمهم والقوة الدافعة الاساسية لتكوين الثروة الى جانب كل من الابتكار والمهارة، ويسعى الى لتحقيق نمو اقتصادي متزايد في الناتج المحلي وتحقيق الرفاهية لجميع افراد المجتمع من خلال تحسين واقع الاداء الاقتصادي.

ثالثاً: خصائص وعوامل ومتطلبات اقتصاد المعرفة

١- **خصائص اقتصاد المعرفة:** هناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها اقتصاد المعرفة والتي أصبحت السمة الغالبة للاقتصاديات التي دخلت في طور التحرر من القيود القديمة والدخول في عصر الانترنت والتجارة الالكترونية والبنوك الالكترونية التي يمكن اجمالها بالاتي:

أ- يستند اقتصاد المعرفة إلى مورد غير مهّد بالاندثار ويتسم بالوفرة بالمقارنة مع الاصول المادية (كالأثاث) التي تندثر مع الاستخدام، حيث تمتاز المعرفة بأنها تحتفظ بقيمتها بعد استعمالها، بل إن تكرار الاستخدام يكون في أحيان كثيرة مصدراً لتجديد المعرفة وتنميتها.

ب- تركيز النشاط الاقتصادي على إنتاج وصناعة المعرفة (ياسين، ٢٠٠٥: ٩).

ج- الانتقال من التفكير على اساس الجودة الى التفكير على اساس توليفة السرعة، اذ لم تعدّ الجودة والتخصص الكبير للزبائن هي الهم الأكبر كما كان الحال في السبعينات والثمانينات ولم تُعدّ الجودة هي موضوع المنافسة في الأعمال لأنها أصبحت عاملاً مضموناً في لعبة المنافسة بمعنى أن الجودة هي ضمانة الدخول إلى السوق وبعدها تأتي عوامل وعناصر جديدة تؤثر جوهرياً في العاب القوى التنافسية وفي مقدّمتها المنافسة على أساس الوقت والسرعة في ميادين الابتكار والإبداع التنظيمي والتكنولوجي والسرعة في الاستجابة لحاجات المستفيدين في كل مكان (OECD, 2001: 107).

د- اعتماد التعلم والتدريب المستمرين، وإعادة التدريب او ما يسمى بإعادة التأهيل والتأهيل المستمر التي تضمن مستويات عالية من المهارات ، فضلاً عن مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة وما رافق ذلك من ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت وتنوعت مؤهلاتهم وخبراتهم وكفاءاتهم وهذا ما

يدفع اصحاب الكفاءات والخبرات الى العمل بشكل مستمر من اجل تطوير امكاناتهم مما ينعكس على مدخلاتهم (Brinkley,2006:13).

هـ- يتمتع اقتصاد المعرفة بمرونة فائقة وقدرة على التطويع والتكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية ، والمبادرة والإبداع، وحل المشكلة، والانفتاح بشكل متزايد على التغيير والمهارات المهمة، والتجدد والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصاديات التي تسعى للاندماج فيه حتى انه يصعب فصله عنها او الحديث عنه من دونها او الاشارة اليها من دون ان يكون له موقفاً منها (الهاشمي والعزاوي، ٢٠١٠: ٣٥).
و- اقتصاد المعرفة لا يعتمد على العوامل العشوائية الارتجالية ولا على قوانين الصدفة، فكل شيء فيه مخطط ، وكل شيء منظم ، وكل شيء فيه موجه ، ومراقب ومتابع (Houghton&Sheehan,2000:9).

ز- خضوع اقتصاد المعرفة لقانون تزايد العوائد وتناقص التكاليف حيث أن إنتاج معرفة جديدة يقود إلى إمكانات لإنتاج معرفة جديدة أخرى ، وهكذا تستمر عملية انتاج المعرفة بشكل متزايد ومتسارع (ياسين، ٢٠٠٥: ٩).

ح- تميل المنتجات الفكرية والمعرفية (المعرفة الظاهرة او المعلومات) عموماً بحكم طبيعتها إلى أن تكون سلعة عامة، فبمجرد إنتاجها يصبح بالإمكان إشراك الآخرين فيها بكلفة هامشية ضئيلة، كما أنه سيكون من العسير على من أنتجها أن يمنع غيره من استثمارها والاستفادة منها بطرق مختلفة، ويجب توفر أدوات قانونية عديدة لضمان حق ملكيته لها ، وعليه فإن قدرة هذه الأدوات تبقى محدودة من الناحية العملية، وهذا يعني أن اقتصاد المعرفة يتطلب جهوداً إضافية لاستكمال تعريف الإطار الحقوقي المنظم للنشاط الاقتصادي بوساطة مراجعة مفهوم الملكية (الشمري والليثي، ٢٠٠٨: ٢٢ - ٢٥).

ط- إن القيمة الاقتصادية للمعرفة المتضمنة في رأس المال البشري تزداد على نحو كبير عندما تتم ترجمتها إلى إجراءات وأساليب عمل؛ أي عندما تأخذ شكلاً مؤسسياً صريحاً، وتصبح مكوناً من مكونات المنظومة (الوحدة الاقتصادية) بدلاً من بقائها ضمنية ومحتجزة في رؤوس بعض الأفراد (الهاشمي والعزاوي، ٢٠١٠: ٣٥).

ي- ازدهار اقتصاد المعرفة يؤدي الى خفض الاسعار وبالتالي تخفيض معدل التضخم لان المعرفة ولاسيما في ظل التكنولوجيا الرقمية والشبكية تجعل كل فرد يعرف كل شيء عن الاسعار وهذا سيؤدي مع النمو الاقتصادي الى خفض الاسعار (ال شبيب: ٢٠٠٠، ١٣).

٢- عوامل اقتصاد المعرفة: تتمثل عوامل اقتصاد المعرفة في (سلمان، ٢٠٠٤: ٧٢) (ديفيس، ٢٠٠٤: ٧٣) (Jesson,2010: 78) :

أ- العولمة الاقتصادية وما رافقها من كسر للحواجز التقليدية بين الأسواق، ومن تعميم لبعض أنماط السلوك الاستهلاكي على المجتمعات كافة، بسبب تباين الثقافات السائدة في هذه المجتمعات وتفاوت مستويات المعيشة فيها ، ويرى Cairncross ان اكبر عاملين مؤثرين في نمو الاقتصاد العالمي هما الثورة المعلوماتية والعولمة ، وان العامل الاول يولد الثاني، وينتج انهيار الحدود امام التجارة الخارجية والدولية

، وان احد الاثار الناجمة عن عولمة اقتصاد المعرفة هو التحول من التصنيع إلى الخدمات والمعرفة والتعليم واستخدام صناعة الخدمة نفسها، وقد تم تأكيد ذلك من خلال اليات الهيئات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) واتفاقها العام للتجارة في الخدمات (GATS).

ب- الاستخدام المكثف للمعرفة في العمليات الإنتاجية، وقد تمثل ذلك أساساً بالاعتماد المتزايد على تقانات أكثر تطوراً وأساليب عملٍ أشدَّ تعقيداً، مع ما يستدعيه ذلك من ضرورة اللجوء بصورة متزايدة إلى مهارات متخصصة وخبرات متنوعة من أجل تشغيل تلك التقانات وإدارة هذه الأساليب.

ج- التطور الكبير في تقانة المعلومات والاتصالات، وما أدى إليه من تغيرات مهمة في بنية الأنشطة الاقتصادية وأساليب ممارستها، وقد تجلت هذه التغيرات بصورة خاصة في القطاعين المالي والمصرفي، وترسخت واتسع نطاقها بعد الانتشار الكبير للإنترنت الذي أصبح بمثابة شبكة عالمية، مما سمح إلى حد كبير بتقليص دور القيديين التقليديين المفروضين على كل نشاط اقتصادي، وهما: المسافة والزمن.

د- التغير التكنولوجي السريع وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات جعل من الأوفر اقتصادياً إجراء تكامل بين العمليات المتباعدة جغرافياً ونقل المنتجات والمكونات عبر أرجاء العالم بحثاً عن الكفاءة.

هـ- المنافسة المتزايدة التي أجبرت الشركات على اكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءتها، بما في ذلك استخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف.

رابعاً: متطلبات اقتصاد المعرفة

لكي يستمر عطاء ونهوض الاقتصاد الجديد هناك مجموعة من المتطلبات التي يجب توافرها وأبرزها) :
١- الاهتمام بالبحث العلمي والإبداع والابتكار بما يُساعد على توليد المعارف المفيدة في شتى المجالات، وتفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية لما لهذه العمليات من صدى كبير في التأثير على خطى التقدم في مجالات المعرفة والبحث عن طرق جديدة وبديلة لسير العمليات الاقتصادية ، وقد اتضح ذلك في اقتصاديات الدول المتقدمة، حيث تم تفعيل ذلك كله لإنتاج أكبر في الحجم وأكثر جودة في الاداء وافضل اتاحة للإشباع وإنشاء نظام فعال للابتكار يضم الوحدات الاقتصادية ومراكز العلوم والبحوث والجامعات والوحدات الاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تستفيد من النظام والمساهمة في المخزون المتزايد من المعارف العالمية وتكييفها مع الاحتياجات المحلية واستخدامه لخلق منتجات جديدة وخدمات وطرق لممارسة أنشطة الأعمال (Mihaela,2009: 3).

٢- العمل على نشر المعارف من خلال التعليم والتدريب والإعلام من أجل بناء الإنسان الذي يتمتع بالمعارف والمهارات والقدرات التي تمكنه من العمل بفاعلية واقتدار، ويتضمن كل من التأهيل الاساسي للمعلوماتية ، والتأهيل الرقمي المعلوماتي (سلمان :٢٠٠٤، ٧٢).

٣- التركيز على ضرورة استخدام المعارف والمهارات والقدرات على أفضل وجه ممكن بما يدعم عطاء المجتمع ويعزز تطوره، وهناك زيادة هائلة في ترشيد الاستخدام الفعال للمعرفة والتي تعمل في وقت واحد مع الشبكات ورقمنه المعلومات مما يؤدي إلى زيادة القيمة ، ويشجع التقنين على التحول والتغير في تنظيم

وهيكلة الانتاج الذي يعمل على سد مختلف مجالات الاختصاص والحد من تشتت المعرفة وزيادة سرعة دوران مخزونه (McNamara,2002: 56).

٤- توفير بيئة تفاعلية مناسبة تحت الإنسان على المساهمة وتُظهر إمكانياته، وتشجعه على العطاء، وتبرز في هذا المجال ميزة التنوع الإنساني في المواهب والقدرات التي تشمل نواحي علمية تطويرية ومهنية تنفيذية واقتصادية وإدارية وغيرها (الشمري والليثي، ٢٠٠٨: ٢٢-٢٥).

٥- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفاً يتسم بالفاعلية لما له من تأثير في مجريات الاقتصاد بشكل خاص والحياة الاجتماعية بشكل عام ويتطلب اقتصاد المعرفة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل متزايد من خلال التعليم المستمر لعمال المعرفة وبناء البنية التحتية للمعلومات الحيوية والتنافسية والمبتكرة لقطاع المعلومات في الاقتصاد الذي يشجع مجموعة متنوعة من المعلومات والاتصالات والأدوات للتنافس الكفاء المتاح لجميع قطاعات المجتمع، ويشمل ليس فقط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كالانترنت وانما عناصر أخرى من تكنولوجيا المعلومات الغنية كوسائل الإعلام وأجهزة الحاسوب والأجهزة الأخرى لتخزين ومعالجة واستخدام المعلومات ومجموعة من خدمات الاتصالات (الخضير، ٢٠٠٦: ٩١).

٦- الاعتماد بصورة أساسية على الاستثمار في الموارد البشرية بعدّها رأس المال المعرفي الذي يميز اقتصاد المعرفة بما فيها من استخدام واسع للبحوث والدراسات التطبيقية التي يقوم بها خبراء ذو كفاءات هائلة ، حيث ركزت العديد من الدول على تحسين نظمها التعليمية، بهدف تأهيل وتدريب عاملي المعرفة من خلال الإبداع ، وترتيب المهارات المعرفية العالية ، وكذلك المهارات الأساسية ، التي تحقق المزيد من النجاح في المنافسة في الاقتصاد القائم على المعرفة فضلاً عن التدريب في مجال العلم والتكنولوجيا (Stiglitz,1999:3-4).

٧- ارضاء الزبائن بعد أن كان المنتج هو صاحب القرار أصبح الزبون صاحب القرار والرأي ولذلك أصبح المنتج أو المنظم مطالب بأكثر من ابتكار لمنتجات جديدة أو إضافة ميزات جديدة لإرضاء الزبائن، مما يتطلب معرفة دقيقة بأذواق الزبائن والحفاظ على قيادة المنافسة في السوق (الهاشمي والعنزي، ٢٠١٠: ٣٦).

٨- إقرار الإصلاحات الاقتصادية المستندة الى اقتصاد السوق والانفتاح لتحسين معدلات النمو الاقتصادي والدخول في دائرة من النمو والإنتاجية ومعدلات ادخار واستثمار مرتفعة، مع التركيز على تطوير البيئة الإدارية والمؤسسية والتشريعية وتعزيز الشفافية واستئصال الفساد والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية والتقيّد بالمواصفات العالمية (البارودي ، ٢٠١٠: ٣١).

وتأسيساً لما سبق نرى ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساعدت على انتشار وتداول المعلومات بسرعة عالية وبتكلفة منخفضة جداً ، مما سهل الاستخدام الواسع للمعلومات من قبل المستخدمين مما يتطلب بناء نظام معلومات متطور يقوم بتوصيل المعلومات والمعرفة اول باول الى متخذ القرار وتلبية احتياجات المستخدمين.

المحور الثالث // المضامين العامة للإبلاغ المالي

أولاً: مفهوم الإبلاغ المالي

يعد الإبلاغ المالي وسيلة لتوفير المعلومات للأغراض العامة من خلال عرضها في الكشوفات المالية لمجموعة واسعة من المستخدمين، ويتم الإبلاغ المالي عن المعلومات المالية للمستخدمين المختلفين ولأغراض متعددة (الجبوري: ٢٠٠٢، ١٤)، ولتحديد مفهوم الإبلاغ المالي في الأدب المحاسبي يوجد اتجاهين: الأول ينظر إليه كأفصاح محاسبي، وهذا يعني التركيز على أهمية التقارير المالية وما يرد فيها من معلومات وكيفية توصيلها للأطراف المستفيدة بأفضل السبل (Cook, 1999, 1) أما الثاني فيعد الإبلاغ المالي مفهوم أوسع من الإفصاح، إذ يرى أن الإبلاغ المالي هو مفهوم يتضمن الإفصاح ويعرف الإبلاغ المالي بأنه مجموعة من العناصر المختلفة هدفها النهائي توفير المعلومات والتي هي جزء رئيس من الإبلاغ المالي (Henderson & et.al, 1992, 216).

وكما ينظر إلى الإبلاغ المالي على أنه تجهيز المعلومات المفيدة إلى المستثمرين والدائنين وأطراف أخرى لمساعدتهم في صنع القرارات الاستثمارية والتمويلية وقرارات أخرى، وهذه المعلومات يجب أن تساعد مستخدميها في تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة ودرجة عدم التأكد المحيطة بها (الانباري: ٢٠١٤، ٢١)

ويهدف الإبلاغ المالي إلى توفير معلومات عن المركز المالي والاداء المالي والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية (Wiley IFRS, 2010: 66)، أي توفير معلومات عن موجودات الوحدة الاقتصادية والمطالبات المستحقة عليه، فضلاً عن توفير معلومات عن تأثير العمليات والأحداث الأخرى في تغيير موجودات الوحدة الاقتصادية والمطالبات المستحقة عليه (SFAC No.8, 2010: OB12)، ويجب الأخذ بالحسبان أن الإبلاغ المالي هو لأغراض عامة (general purpose)، وأن هذا المفهوم لا يعني كل الأغراض (all purpose)، فالإبلاغ المالي لا يعمل ولا يستطيع توفير جميع المعلومات التي تحتاجها الأطراف المتعددة بما فيهم الطرف الأساسي الذي يوجه أو يستهدف الإبلاغ المالي إلى تلبية احتياجاته. ولذا على هؤلاء المستعملين الأخذ بالحسبان الحصول على معلومات وثيقة الصلة (pertinent information) من مصادر أخرى بخلاف التقرير المالي مثل المعلومات المتعلقة بالأحداث السياسية والمناخ السياسي السائد والمعلومات المتعلقة بوجهة النظر الحالية والتطلعات المستقبلية لإدارة الكيان وللقطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه هذا الكيان (SFAC No.8, 2010: OB6).

ولمعرفة هل إن الإبلاغ المالي يحقق أهدافه أو لا ؟ فذلك يتطلب دراسة وتحليل المعلومات التي من الواجب أو المفروض توفيرها وكذلك ما هي نوعية القرارات التي تساعد هذه المعلومات على اتخاذها، ومن هنا نرى أن الإبلاغ المالي يوفر المعلومات التي تلبي الاحتياجات الرئيسية لمتخذي قرارات التمويل، وأن هذه المعلومات في الحقيقة تعد احتياجات مشتركة للجهات أو الأطراف المتعددة ذات العلاقة، ولذا فأن الإبلاغ المالي يلبي أو يوفر غالبية احتياجات الجهات المتعددة المستعملة للتقرير المالي وهذا يعني إن الإبلاغ

المالي يحقق أهدافه ، والسؤال الذي يطرح هنا هل ان الابللاغ المالي بهذه الصورة يتماشى مع متطلبات اقتصاد المعرفة ؟

المحور الرابع // انعكاسات اقتصاد المعرفة على ممارسات الابللاغ المالي

انعكس التطور السريع لجميع وظائف المحاسبة بما فيها وظيفة الإبلاغ المالي، ولم تعد الممارسات المحاسبية التقليدية المبنية على الورق ذات العلاقة بالإبلاغ المالي قادرة على تلبية طموحات وحاجات الأطراف المستفيدة لمعلومات عالية الجودة تساعدهم في عملية اتخاذ القرار في بيئة أصبحت شديدة التعقيد والتنافسية (زويلف: ٢٠٠٧، ٢٣٣). واثبت معهد المحاسبين القانونيين في سكوتلاند (ICAS) ان المشكلة الاساسية في الوقت الحالي تتمثل في فشل الابللاغ المالي المبني على الورق لتحقيق رغبات حاملي الاسهم في الوقت المناسب وتوفير المعلومات المستقبلية وبالجودة العالية. كما يرى بعض الباحثين الامريكيين ان ابللاغ الاعمال سوف يتغير جوهرياً على مدار المدة القادمة ، وبالتحديد التحول من الطرق المبنية على الورق السائدة حالياً الى الطرق الالكترونية (العرض على الشبكة) التي ستكون القناة الاساسية لنشر المعلومات (Venter,2002:210-212).

ومع تطور التكنولوجيا الجديدة بشكل عام والانترنت بشكل خاص بدأ ابللاغ الوحدة الاقتصادية يتغير بشكل طبيعي لمقابلة احتياجات المستخدمين. حيث لعبت التكنولوجيا والانترنت دور هام في نشر معلومات الوحدة الاقتصادية لأصحاب المصلحة بمختلف انواعهم والمنتشرين في كل انحاء العالم (56: 2009 Hanafi et al,

ومن الممارسات المحاسبية الجديدة ما يسمى بالإبلاغ المالي الإلكتروني والذي قد تختلف محتوياته وشكل العرض ومستوى الإفصاح فيه من وحدة اقتصادية لأخرى ، إذ يرتبط ذلك بحجم الوحدة وقدرتها المالية والإدارية، وقد اتجهت العديد من الوحدات في الوقت الحاضر إلى استخدام أسلوب النشر الإلكتروني لمعلومات الإبلاغ المالي، ويشير النشر الإلكتروني للمعلومات قيام الوحدة بإنشاء مواقع لها على الشبكة العالمية للمعلومات بهدف تحقيق نشر سريع وفوري لمعلومات مالية وغير مالية عديدة على قطاعات واسعة من المستخدمين المتصلين بالشبكة (توفيق، 2002، 255)،

هذا وتتعاظم اهمية النشر الالكتروني للمعلومات كلما اتسعت الشبكة المعلوماتية (الانترنت)، فحجم المعلومات المتوفر بها مدهل ويزداد مستخدموها بالآلاف كل يوم. كما تعمل التقنيات الحديثة على إحداث تحولات جوهريه في عملية نشر وتوزيع المعلومات التي تشكل اساساً لمجتمع المعلومات الجديد ، ولا شك ان النشر الالكتروني يزداد بسرعة كبيرة اذ يسمح بتوزيع المعلومات ونشرها بكلفة بسيطة وسط اتصال فعال لا يمكن توفيره بسهولة في ظل التقنيات المعتمدة على الورق، ورغم ان النشر الالكتروني قد لا يلغي النموذج المعتمد على الورق ولكنه سيشكل رافداً مهماً لتلبية احتياجات المستخدمين (الرتيمي، ٢٠٠٩، ١-٥).

حيث كان الابللاغ المالي المعتمد على الورق يستخدم نظام الدفعة الذي لا ينسجم مع التطورات الحالية والابللاغ الفوري المستمر لذلك، تم التحول الى نظام الوقت الحقيقي (الفوري) الذي يعرف على انه نظام

محواسب يعالج المدخلات (البيانات) فوراً بعد ادخال البيانات ويوفر المخرجات (المعلومات) فوراً الى المستخدمين (Bodnar&Hopwood,1993:804).

وبذلت الكثير من الجهود من قبل هيئات كثيرة بتقديم تقارير مالية مستمرة على اساس شهري او اسبوعي او يومي لتلبية احتياجات الوحدات الاقتصادية. كما اهتمت بعض الدراسات المحاسبية بتأثير الابلاغ المالي المستمر على الاستحقاقات والتقديرات، في حين اهتمت الدراسات الاقتصادية بتأثير الابلاغ المالي المستمر في تقييمات سعر السهم وتقلبات السوق (Hunton,2002:64).

وتشمل الممارسات الالكترونية للابلاغ المالي على الآتي :

١- **تبادل البيانات الكترونياً:** وتمثل التبادل المباشر لبيانات مستندات الاعمال من حاسوب الى حاسوب بواسطة شبكة الاتصالات (Bodnar&Hopwood,1993:752). ونتيجة للتقدم المستمر في تقنية الويب تدرجت اللغة المستعملة في قطاع الأعمال الإلكترونية من تبادل البيانات إلكترونياً (EDI) حتى وصلت إلى لغة التقارير المالية الإلكترونية الواسعة (XEFRL)، كما تعتمد الوحدات الاقتصادية على اللغة العالمية لإبلاغ الأعمال المرنة (XBRL) لأعداد تقاريرها ومن ثم نشرها على الإنترنت (لطي، ٢٠٠٥ : ٣٤). وقد برزت لغة إبلاغ الأعمال المرنة XBRL كنتاج للتطورات الحالية في تكنولوجيا الإبلاغ المالي على الإنترنت، والتي تطبق تكنولوجيا (XML) اللغة الواسعة لإبلاغ الأعمال، وتحقق توصيفات اضافية للبيانات التي يمكن ان تفسر من خلال اداة الكترونية ملائمة لعرض المعلومات في البيئة الحالية (Hunton,2002:116).

٢- **قاعدة البيانات:** وتعرف على انها تجميع البيانات المخزونة على الحاسوب بشكل يسمح الوصول اليها واسترجاعها ومعالجتها وتخزينها بسهولة، وتتضمن قاعدة البيانات مجموعة وحيدة من البيانات التي يشارك بها جميع المستخدمين ولمختلف التطبيقات (Turner,2009:531). وتسمح قاعدة البيانات المنشورة على شبكة الانترنت للمستخدمين بالاستعلام الفوري عن مجموعة كاملة من البيانات الموجودة في قاعدة البيانات (Spertus&Stein,2011: 1)، وتتضمن :

أ- **قاعدة البيانات المحاسبية :** هي عملية تخزين بيانات المعاملات الاقتصادية التي تمت معالجتها بواسطة تكنولوجيا المعلومات من برمجيات ومعدات وتحويلها الى معلومات محاسبية تستخدم لاتخاذ القرارات في كافة المستويات للوحدة الاقتصادية (الحفناوي، ٢٠٠١ : ٢٥٩). وتكون قاعدة البيانات سهلة الوصول اليها عالمياً عبر الشبكة (Bodnar&Hopwood,1993:738).

ب- **قاعدة بيانات النظام المحاسبي الديناميكية** (دمج مدخل الاحداث ومدخل قاعدة البيانات) حيث تم مع التقدم في تكنولوجيا قاعدة البيانات ووسائل الاتصالات التفاعلية، والمتزامنة مع تحسينات ممارسات الإبلاغ المالي، قيام العديد من الوحدات الاقتصادية باعتماد قاعدة بيانات النظام المحاسبي الديناميكية (Chan et al,2007: 39). وتسمى ايضاً بقاعدة البيانات ذات الاتصال المباشر التي يحتفظ بها معد المعلومات لتخزين المعلومات المالية وغير المالية التي ترغب الوحدة الاقتصادية بالإفصاح عنها في التقارير، ويمكن للمستخدمين ذوي الادراك الجيد او من ينوب عنهم الوصول الى قاعدة البيانات

والاستعلام والبحث وتجميع تقاريرهم الخاصة ، ومن الممكن ان تكون قاعدة البيانات ذات الاتصال المباشر مرتبطة بقاعدة بيانات رئيسية لتحديث البيانات والبحث عنها(Jensen&Xiao,2001: 217).

ويعمل الابلاغ المالي الالكتروني على ازالة جميع مشاكل الابلاغ المالي التقليدي ويوفر فوائد عديدة يمكن للمستخدمين الاستفادة منها ومن بينها (توفيق، ٢٠٠٣: ٢٠-٢١)

(Venter,2002: 213) (Jensen & Xiao,2001: 212) (Lymer&Tallberg,1997:3)

:(Hanafi et al,2009: 63)(Bodnar&Hopwood,1993:732)

١- انخفاض مدة التأخير (المدة بين التاريخ المطبوع على القوائم المالية وتاريخ نشرها على الشبكة) المرتبطة بخاصية "التوقيت الملائم" - فيما يتعلق بالإفصاح الالكتروني على الشبكة.

٢- التحول شبه الكامل من النماذج المستندية الورقية التقليدية الى النماذج الالكترونية e- Forms وتعبئتها وتداولها وتحميلها في اماكن كثيرة انياً عبر الشبكة الالكترونية ، كذلك دخول الشبكة كمقوم رئيس في تصميم الدورات المستندية والمحاسبية لنظام الابلاغ المالي المعاصر .

٣- زيادة كفاءة اداء الوحدة الاقتصادية وخفض تكاليف التشغيل وانجاز عمليات تجزئة المعلومات محلياً ودولياً لكل من المستخدمين والمنتجين.

٤- سهولة الوصول الى البيانات والمشاركة فيها في اوقات ملائمة من المستخدمين.

٥- المرونة بالتمثيل ، اذ ان هناك امكانية لإصدار البيانات الخاصة لمعالجات المستخدمين ، التي تعرض التحديثات المتغيرة الكامنة والتي توجه الى تطبيقات المستخدمين بالوقت المناسب.

٦- تؤدي الى اكمال ممارسات الإفصاح التقليدي، والتوسع في الإفصاح.

ويتم الإبلاغ المالي على شبكة الإنترنت من خلال مجموعة من الأساليب أهمها : استخدام الجداول الإلكترونية Excel، وبرنامج العروض التقديمية PowerPoint Program، والعرض عن طريق الفيديو ، حيث قامت بعض الوحدات الاقتصادية في الآونة الأخيرة بإضافة بعض مقاطع الفيديو Video Clips لكي توضح بعض إنجازاتها ونجاحاتها في نشاطها الاقتصادي والمالي ، فهي ترى أن هذا العرض على مواقعها على شبكة المعلومات يوضح أكثر للمستخدم الإنجازات التي تحققت وبصورة مرئية ، وهو ما يساهم في تحقيق مزيد من ثقة المستخدمين في الوحدة الاقتصادية (عبد الوهاب ، ٢٠٠٥ : ١٤). وتعد الوحدة الاقتصادية مطبقة للإبلاغ المالي الإلكتروني إذا كان لديها موقع واحد على الأقل على شبكة الإنترنت ويشمل الحد الأدنى من المعلومات التي ينبغي نشرها عبر مواقع الوحدات الاقتصادية على الإنترنت وهي (زويلف، ٢٠٠٧: ٢٣٤):

١- مجموعة كاملة من القوائم المالية السنوية ، او المخرجات المالية المهمة من القوائم المالية (التي تتضمن القوائم المالية الجزئية او الملخصة على موقع الويب).

٢- تقارير مالية دورية فصلية طبقاً لما هو وارد بالمعيار المحاسبي الدولي (٣٤).

٣- أداة ربط بقوائمها المالية في أي مكان آخر على الشبكة فمثلاً يمكن أن يتحول المستخدم من موقع الوحدة الاقتصادية على الشبكة إلى موقع آخر مثل سوق الأوراق المالية على نفس الشبكة ويحصل على معلومات عن القوائم المالية للوحدة الاقتصادية من هذا الموقع.

٤- تقرير مدقق الحسابات.

٥- بيانات مقارنة مع الوحدات الاقتصادية المنافسة والنسب المالية.

٦- بيانات

ومعلومات وصفية وغير مالية مثل وصف منتجات الوحدة الاقتصادية وحجم العمالة فيها ووسائل الاتصال التي تستخدمها وهيكل مجلس إدارتها.

٧- معلومات ذات علاقة بالأدوات الموجودة في الموقع والتي تتيح للمستخدم إجراء عمليات معينة مع الوحدة الاقتصادية صاحبة الموقع كخدمات التجارة الإلكترونية.

المحور الخامس // الدراسة الميدانية

أولاً:- نبذة عن الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن.

تأسست عينة البحث سنة ١٩٣٠ برأسمال قدره (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة ألف دينار شركة مساهمة. وعند صدور قرارات التأميم في ١٤ / ٧ / ١٩٦٤ وقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٤ تم بموجبه تأسيس الشركة العامة لتجارة السيارات برأسمال قدره (٦٠٠٠٠٠) فقط ستمائة ألف دينار. وأصبحت الشركة إحدى شركات المؤسسة العامة للتجارة .

بعد صدور القرار المرقم ٧٠٢ في ٢٨ / ٨ / ١٩٨٨ والأمر الوزاري ذي العدد ١٥٥٥ في ٦ / ٩ / ١٩٨٨ الذي نصت الفقرة (٢) منه على إلغاء الشركة العامة لتجارة المكائن والمعدات وإنشطة مهامها واختصاصاتها إلى الشركة العامة لتجارة السيارات ونقل كافة الحقوق والالتزامات والتخصيصات إلى شركتنا فسميت بـ ((الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن)) وأصبح رأسمالها المقرر (١١٧) مائة وسبعة عشر مليون دينار مدفوع بالكامل ، وحددت اختصاصاتها باستيراد وتوزيع السيارات والمكائن والدراجات النارية وأدواتها الاحتياطية والعدد اليدوية وتقديم خدمات ما بعد البيع وأعمال الصيانة في ورشها المختلفة وحسب أنواع السيارات المستوردة .

واستناداً لقرار مجلس الوزراء الموقر العدد (٦٢ في ٢٠١١) أصبح رأس مال الشركة (٥) مليار دينار وتتمتع الشركة بنفس الاختصاصات ، واستناداً الى قانون الشركات رقم (٢٢) لعام ١٩٩٧ الذي يخول الاستثمار المشترك فقد تم العمل بأسلوب الخدمات لتسويق السيارات والمكائن بنسبة عمولة (٥%) وعمولة (١٠%) من تسويق الادوات .

وقد تم إيقاف التعامل مع عقد الخدمات مع شركات القطاع الخاص وذلك استناداً لما جاء بقرار مجلس الوزراء الموقر العدد (١٢١) لسنة ٢٠١٠/ وحصلت الموافقة باستمرار عمل الشركة والايفاء بالتزامات الشركة التعاقدية التي ابرمتها مع شركات القطاع الخاص لغاية تشرين الاول ٢٠١١ .

وحصلت موافقة الامانة العامة لمجلس الوزراء الموقر بموجب كتابهم العدد / ق / ٣٣١٥٩/٥/١/٢/ في ٢٠١٠/٩/١٩ حول ضوابط شراء السيارات والمركبات ولتمديد العمل مع شركات القطاع الخاص بصيغة عقد الخدمات لغاية ٢٠١٢/٨/٣١

ثانياً:- تحليل نتائج البحث.

تعرض هذا الفقرة وصف متغيرات البحث والتي تشمل (متطلبات اقتصاد المعرفة و ممارسات الابلاغ المالي) وتحليلها وفق بيانات عينة البحث والبالغ عددهم (٥٠) فرداً من خلال اجاباتهم على استمارات الاستبانة ،تم استخدام بعض الوسائل الإحصائية المناسبة لبيان اهمية البحث وتقدير التشتت في الاجابة مثلا الوسط الحسابي والانحراف المعياري، من الجدول رقم (٣) ونلاحظ ان ممارسات الابلاغ المالي في الشركة عينة البحث بلغ الوسط الحسابي (٤.٠٥) وبانحراف معياري (1.02) وجاء بالمرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية بوزن مئوي (81.04%).

نلاحظ ايضاً من الجدول ان الوسط الحسابي الاجمالي لمحاور البحث بلغ (3.83) أي اعلى الوسط المعياري البالغ (٣) ، وكان الانحراف المعياري العام والبالغ (1.15)، نستنتج من هذا ان اقتصاد المعرفة له تأثير على ممارسات الابلاغ المالي في الشركة.

جدول رقم (٣)

المقاييس الاحصائية لمحاور

المحاور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
متطلبات اقتصاد المعرفة	3.61	1.23	72.20%
ممارسات الابلاغ المالي	4.05	1.02	81.04%
الاجمالي	3.83	1.15	

لبيان مستوى فقرات محاور البحث من خلال تحليل وتفسير إجابات أفراد العينة، يتبين في الجدول (٤) نتائج التكرارات والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لجميع محاور الاستبانة .

وفيما يلي اهم المؤشرات التحليلية لمعطيات الجدول (٤):-

الجدول (٤)

المقاييس الإحصائية لمحاور الاستبانة

المحاور	ت	الاسئلة	اتفق بشدة	النسبة	اتفق	النسبة	محايد	النسبة	لا اتفق	النسبة	لا اتفق بشدة	النسبة	الوسط الحسابي
متطلبات اقتصاد المعرفة	١.	تولي ادارة الشركة البحث والتطوير اهمية بالغة وخاصة مايخص تكنولوجيا المعلومات	0	0.00%	9	18.00%	9	18.00%	32	64.00%	0	0.00%	2.54
	٢.	اهتمام الإدارة بالبحث العلمي والإبداع والابتكار بما يساعد على توليد المعارف المفيدة في شتى المجالات	0	0.00%	12	24.00%	15	30.00%	17	34.00%	6	12.00%	2.66
	٣.	توفر برامج تدريبية مستمرة للعاملين في الشركة وخاصة الحقل المحاسبي على التقنيات الحديثة والمتطورة في مجال العمل	0	0.00%	10	20.00%	18	36.00%	10	20.00%	12	24.00%	2.52
	٤.	توفر بنى تحتية للأعمال الالكترونية من حواسيب وشبكات وقواعد بيانات وتطبيقات وبرمجيات توظف لتأدية الأعمال وتوفير الخدمات	0	0.00%	7	14.00%	14	28.00%	27	54.00%	2	4.00%	2.52
	٥.	توفر بنى تحتية للاتصالات كبوابات الموقع ومكان العمل الافتراضي والبريد الالكتروني تستخدم للقيام بالأعمال وتقديم الخدمات .	41	82.00%	9	18.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	4.82
	٦.	يملك العاملين في الشركة وخاصة الحقل المحاسبي معرفة بالتطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والانترنت.	4	8.00%	21	42.00%	18	36.00%	2	4.00%	5	10.00%	3.34

المحاور	ت	الاسئلة	اتفق بشدة	النسبة	اتفق	النسبة	محايد	النسبة	لا اتفق	النسبة	لا اتفق بشدة	النسبة	الوسط الحسابي
	٧.	يستلزم العمل في الحقل المحاسبي امتلاك المعرفة والمهارة في استخدام الحاسوب الى جانب المعرفة المحاسبية.	30	60.00 %	15	30.00 %	5	10.00 %	0	0.00 %	0	0.00 %	4.50
	٨.	تملك الشركة موقعاً على الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) .	50	100.00 %	0	0.00 %	0	0.00 %	0	0.00 %	0	0.00 %	5.00
	٩.	يتم نشر البيانات والمعلومات المالية للشركة عبر الانترنت .	17	34.00 %	23	46.00 %	10	20.00 %	0	0.00 %	0	0.00 %	4.14
	١٠.	اهتمام الإدارة بمطالبات الزبائن والعمل على ارضائهم من خلال تلبية ادواق الزبائن والاجابة على اسئلتهم من خلال الموقع الالكتروني	12	24.00 %	29	58.00 %	9	18.00 %	0	0.00 %	0	0.00 %	4.06
		المؤشر الكلي	154	30.80 %	135	27.00 %	98	19.60 %	88	17.60 %	25	5.00 %	3.61
ممارسات الابلاغ المالي	١١.	يوفر نظام الإبلاغ المالي في الوقت الحاضر معلومات غير مالية بجانب المعلومات المالية.	35	70.00 %	15	30.00 %	0	0.00 %	0	0.00 %	0	0.00 %	4.70
	١٢.	يوفر نظام الإبلاغ المالي في الوقت الحاضر معلومات مستقبلية إلى جانب المعلومات المالية .	5	10.00 %	36	72.00 %	9	18.00 %	0	0.00 %	0	0.00 %	3.92
	١٣.	تستخدم الانترنت كقناة لنشر المعلومات التي يوفرها نظام الإبلاغ المالي	20	40.00 %	30	60.00 %	0	0.00 %	0	0.00 %	0	0.00 %	4.40
	١٤.	يؤدي استخدام الانترنت إلى نشر سريع وفوري لمعلومات نظام الإبلاغ المالي .	43	86.00 %	7	14.00 %	0	0.00 %	0	0.00 %	0	0.00 %	4.86

المحاور	ت	الاسئلة	اتفق بشدة	النسبة	اتفق	النسبة	محايد	النسبة	لا اتفق	النسبة	لا اتفق بشدة	النسبة	الوسط الحسابي
	١٥.	يؤدي استخدام الانترنت إلى تحسين امكانية الوصول إلى الأطراف المستفيدة.	0	0.00%	0	0.00%	17	0.00%	24	34.00%	9	48.00%	2.16
	١٦.	يساعد استخدام الانترنت من القيام بالإفصاح الكامل وفي أوقات متعددة.	18	36.00%	25	50.00%	7	14.00%	0	0.00%	0	0.00%	4.22
	١٧.	يخفض استخدام الانترنت من تكاليف الاتصالات المطلوبة للاستفسار عن معلومات التقرير المالي من قبل مستخدميها	9	18.00%	17	34.00%	12	24.00%	4	8.00%	8	16.00%	3.30
	١٨.	تؤدي التغيرات التي تطرأ على نظام الإبلاغ المالي في الوقت الحاضر (كمحصلة لتأثير بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عناصره) الى توفيره المعلومات المطلوبة في الوقت المقرر ووفقاً لاحتياجات الأطراف المستفيدة .	21	42.00%	24	48.00%	5	10.00%	0	0.00%	0	0.00%	4.31
	١٩.	تسهل التغيرات التي تطرأ على نظام الإبلاغ في الوقت الحاضر (كمحصلة لتأثيرات بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عناصره) في سهولة وصول المعلومات المطلوبة للأطراف المستفيدة .	21	42.00%	24	48.00%	5	10.00%	0	0.00%	0	0.00%	4.32
	٢٠.	يساعد استخدام الحاسوب نظام الإبلاغ المالي من توفير جميع المعلومات المطلوبة للأطراف المستفيدة	21	42.00%	24	48.00%	5	10.00%	0	0.00%	0	0.00%	4.32

المحاور	ت	الاسئلة	اتفق بشدة	النسبة	اتفق	النسبة	محايد	النسبة	لا اتفق	النسبة	لا اتفق بشدة	النسبة	الوسط الحسابي
		المؤشر الكلي	193	38.60 %	202	40.40 %	60	12.00%	28	5.60 %	17	3.40 %	3.81

١. اظهر الوسط الحسابي لمحور متطلبات اقتصاد المعرفة ما مقداره (3.61) وبانحراف معياري قدره (1.23 وهو اعلى من معيار الاختبار البالغ (3) وجاء بالمرتبة الثانية من حيث ترتيب الاهمية النسبية بوزن مئوي مقداره 72.20% ، وقد حصل السؤال الثامن اعلى وسط حسابي مقداره (٥) وانحراف معياري (٠) حيث بلغت نسبة اجابة اتفق بشدة ١٠٠% مما يعني ان الشركة تمتلك موقع الكتروني على الانترنت.

٢. اظهر الوسط الحسابي لمحور ممارسات الابلاغ المالي ما مقداره 4.05 وبانحراف معياري قدره (1.02) وهو اعلى من معيار الاختبار البالغ (3) وجاء بالمرتبة الاولى من حيث ترتيب الاهمية النسبية بوزن مئوي مقداره 81.04% ، وقد حصل السؤال الرابع عشر اعلى وسط حسابي مقداره ٤.٨٦ وانحراف معياري ٠.٣٥ حيث بلغت نسبة اجابة اتفق بشدة واتفق ١٠٠% مما يعني ان استخدام الانترنت يؤدي إلى نشر سريع وفوري لمعلومات نظام الإبلاغ المالي .

٣. توزعت اعلى الاجابات في معظم فقرات المحاور بين اتفق بشدة واتفق.

٤. لقد حصلت بعض فقرات المحاور على استجابة عالية في التقديرات محايد، لا اتفق ، لا اتفق بشدة منها الفقرات (١، ٢، ٣، ٤، ١٥)

٥. ان جميع فقرات المحاور كانت ذات اوساط حسابية اعلى من الوسط الفرضي على مساحة ميزان الاختبار، واظهرت جميع الفقرات اوزانا مئوية فوق المتوسط عدا خمس فقرات كانت الوسط الحسابي لها دون الوسط وهذا يشير الى تذبذب نسبة الاتفاق لعينة الدراسة على فقرات الاستبانة بين مؤشر اتفاق عالي الى دون المتوسط.

٦. بالرغم من تذبذب بعض الإجابات الا انه نستنتج ان هناك علاقة قوية بين متطلبات اقتصاد المعرفة وممارسات الابلاغ المالي من خلال ما تقدمه من مزايا ومنافع يمكن ان يرتقي بمستوى الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن عينة البحث.

المحور السادس // الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

١. أن اقتصاد المعرفة ما هو الا نمط اقتصادي متطور يعتمد على الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي .
٢. المعرفة العنصر الاساسي والمهم والقوة الدافعة الاساسية لتكوين الثروة الى جانب كل من الابتكار والمهارة.
٣. ان ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساعدت على انتشار وتداول المعلومات بسرعة عالية وبتكلفة منخفضة جداً .

٤. ان تكنولوجيا المعلومات سهل الاستخدام الواسع للمعلومات من قبل المستخدمين مما يتطلب بناء نظام معلومات متطور يقوم بتوصيل المعلومات والمعرفة اول بأول الى متخذ القرار وتلبية احتياجات المستخدمين.

٥. يعد الابلاغ المالي وسيلة لتوفير المعلومات للأغراض العامة من خلال عرضها في الكشوفات المالية لمجموعة واسعة من المستخدمين.

٦. ان اقتصاد المعرفة له تأثير على ممارسات الابلاغ المالي.

ثانياً: التوصيات

١- استخدام احدث القنوات لتوزيع ونشر معلومات نظام الابلاغ المالي بالشكل الذي يحقق نشرًا سريعاً وفورياً لتلك المعلومات ، ويحسن من امكانية وصولها الى جميع المستخدمين.

٢- تدريب الموظفين على ممارسات الابلاغ المالي الالكتروني في ظل متطلبات اقتصاد المعرفة، لغرض المساعدة على امتلاكهم مؤهلات ومهارات جديدة ومعرفة بالتطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والانترنت والذكاء الاصطناعي، ليكونوا قادرين على تطبيق مداخل بديلة للابلاغ المالي باستعمال قاعدة البيانات وتكنولوجيا الاتصالات ، وغير ذلك من المجالات التي لم تكن سابقاً من ضمن متطلبات التأهيل النظري والعملي للمحاسب .

٣- ضرورة تضمين موضوع اقتصاد المعرفة في المناهج الدراسية الاولى والعليا في قسم المحاسبة لكي تلفت انتباه الطلبة الباحثين الى التحول المتسارع نحو اقتصاد المعرفة وانعكاساته على نظام الابلاغ المالي.

٤- نظراً لأهمية الابلاغ المالي الالكتروني الفوري لمستخدمي المعلومات المحاسبية في بيئة اقتصاد المعرفة نوصي باعداد بحوث خاصة بالتدقيق الالكتروني لإضفاء الثقة للمعلومات المحاسبية.

٥- الاعتماد على البرامج المحاسبية التشغيلية الحديثة في نظام الابلاغ المالي وبما يتناسب مع بيئة اقتصاد المعرفة.

المصادر العربية والاجنبية

المصادر العربية

اولاً: الكتب

- ١- الحفناوي، محمد يوسف ، ٢٠٠١، نظم المعلومات المحاسبية ، دار وائل للنشر، عمان.
- ٢- الخضير، محسن احمد، ٢٠٠٦، اقتصاد ما بعد الحداثة .. وحداثة الاقتصاد ، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٦.
- ٣- سلمان، سلمان رشيد ، ٢٠٠٤، البعد الاستراتيجي للمعرفة ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي.
- ٤- الشمري، هاشم والليثي ، نادية ، ٢٠٠٨، الاقتصاد المعرفي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان.

- ٥- لطفي، امين السيد احمد، ٢٠٠٥ ، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي ، الدار الجامعية.
- ٦- الهاشمي، عبد الرحمن والعزاوي ، فائزة محمد ، ٢٠١٠، المنهج والاقتصاد المعرفي ، ط ٢ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان.

ثانيا : البحوث والدوريات والمؤتمرات والمنشورات

- ١- توفيق، محمد شريف، ٢٠٠٢، مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية، مؤتمر التجارة ٢٧ تموز . - الإلكترونية- الآفاق والتحدى، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- ٢- ديفيس، ستان ، ٢٠٠٤، بناء الاقتصاد المبني على المعرفة : التحديات والفرص "، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي.
- ٣- الرتيمي، محمد ابو القاسم ، ٢٠٠٩، النشر الإلكتروني: دراسة تحليلية "، جامعة السابع من أبريل.
- ٤- زويلف، انعام محسن حسن ، ٢٠٠٧، اثر اقتصاد المعرفة في نظام الابلاغ المالي - دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الاردنية "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد ٥.
- ٥- ال شبيب، دريد كامل ، ٢٠٠٠، تأثير عناصر اقتصاد المعرفة على كفاءة الاسواق المالية "، جامعة الزيتونة الاردنية.
- ٦- عبد الوهاب، ابراهيم طه ، ٢٠٠٥، تطوير دور واداء المراجع الخارجي لتأكيد الثقة في المعلومات المتبادلة والتقارير المالية المنشورة على شبكة المعلومات العالمية "، المؤتمر العلمي الرابع ، كلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة فيلادلفيا ، الاردن.
- ٧- علي، محمد ابراهيم ، ٢٠١٥، اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد ٢١، العدد ٨١.
- ٨- ياسين ،سعد غالب ، ٢٠٠٥، ادارة المعرفة وشبكات القيمة حالة شركة Quicken.com ، جامعة الزيتونة ، عمان ، الاردن.

ثالثا : الرسائل والاطاريح

- ١- البارودي، شيرين بدري توفيق ، " دور اقتصاد المعرفة في استدامة القدرة التنافسية للمصارف التجارية "، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ٢٠١٠.
- ٢- الجبوري، اسماء سلمان زيدان (٢٠٠٢) مدى كفاية التقارير المالية في الابلاغ المالي عن اداء الوحدات الاقتصادية، دراسة تحليلية على عينة من الشركات المساهمة الاجنبية والعربية والعراقية، اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد للحصول على درجة " دكتوراه فلسفة في المحاسبة".

٣- الانباري، محمود بريهي، ٢٠١٤ (تقييم مستوى الابلاغ المالي القطاعي على وفق خصائص الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية) رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم المحاسبة.

Foreign References

First: Books

- 1- Bodnar, George, H. & Hopwood, William, S., 1993, Accounting Information Systems ", Hall Inc, United States of America.
- 2- cook, Jacqueline, 1999, High Level Reporting and Accounting, 2nd ed., Irwin – McGraw – Hill , New York.
- 3- Henderson, Scott, Peirson, Graham & Brown, Rob ,1992 , Financial Accounting Theory Its Nature and Development , 2nd , Longman Cheshire, 1992.
- 4- Michael, V. ,Mannino ,2004, Database Design, Application Development & Administration ", 2nd Edition, Irwin, North America.
- 5- Turner, Weickgenannt ,2009, Accounting Information Systems-Controls and Processes ", Wiley, United States of America.

Second: Periodicals & Articles

- 1- Brinkley, Ian ,2006, Defining the knowledge Economy ", The Work Foundation, London.
- 2- Chan, Siew, Yao, Lee & Carlson, John ,2007, Do Firms Use the Database Accounting Approach in the Design of Their AIS ", International Journal of the Computer, United States of America, No. 2.
- 3- Hanafi, Siti Rosmaini, Kasim, Mohd & Hancock, Dawson ,2009, Business Reporting on the Internet : Development of a Disclosure Quality Index ", International Journal of Business and Economics, University Tenaga Nasional Malaysia, No. 8.
- 4- Houghton, John & Sheehan, Peter ,2000, A Primer on the Knowledge Economy ", Centre for Strategic Economic Studies.
- 5- Hunton, James ,2002, Bleding Information and Communication Technology With Accounting Research ", Accounting Horizons, University of South Florida, No. 1.
- 6- Jensen, Robert & Xiao, Jason Zezhong ,2001, Customized Financial Reporting, Networked Databases, and Distributed File Sharing ", Accounting Horizons, American Accounting Association ,No. 3.
- 7- Kargbo, John Abdul ,2011, Public Library Services in the Knowledge Economy ", Publisher Routledge, University of Newcastle, No. 10.

- 8- Lymer, Andrew & Tallberg, Anders ,1997, Corporate Reporting and the Internet – a Survey and Commentary on the Use of the in Corporate Reporting in the UK and Finland ", University of Birmingham.
- 9- Poon,By Pak, Li, David & Tak, Yuyen,۲۰۰۳,Internet Financial Reporting", Information systems control journal, Mieee Macm,No. 8.
- 10- Mcnamara, Kerry,2002, Building Knowledge Economies:Opportunities and Challenges for EU Accession Countries ", Final Report of the Knowledge Economy Forum,Using Knowledge for Development in EU Accession Countries,Organized by the World Bank in Cooperation With the European Commission, Paris.
- 11- Mihaela, Carmen Muntean ,2009, The Knowledge Economy .
- 12- OECD ,2001,Competencies for The Knowledge Economy ",Paris.
- 13- Spertus, Ellen & Stein, Lynn Andrea ,2011, Just-in-Time Databases and the World-Wide Web.
- 14- Stiglitz, Joseph, E. ,1999, Public Policy for a Knowledge Economy, London, U.K.
- 15- Venter, Jmp ,۲۰۰۳, A Survey of Current Online Reporting Practices in South Africa, Meditari Accountancy Research, University of South Africa,No.1.